العثمانيون والروس في الخليج العربي

دراسة في العلاقات السياسية بينهما ١٨٧٨-١٩٠٧

العلاقات الروسية والعثمانية بعد عام ١٨٧٨

كان لروسيا ـ شأنها فى ذلك شأن كثير من الدول الأوروبية الأخرى . مصالح استراتيجية وسياسية واقتصادية فى الدولة العثمانية ، مستغلة فى ذلك ضعف هذه الأخيرة ، وحالة التنافس التى قامت حولها فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . واجهت المطامع الروسية فى الدولة العثمانية ـ كما واجهت مطامع الدول الأخرى ـ أشكالا فى المعارضة والرضوخ ، وذلك تبعا لطبيعة السياسة الروسية وتطورها تجاه

بقلم : الدكتور
طارق نافع الحمدانى (العراق)

الدولة العثمانية من جهة ، وتماشيا مع حالة هذه الأخيرة من جهة أخرى .

ومن المعروف أن روسيا خلال القرن التاسع عشر ، وبالذات خلال النصف الثانى منه ، كانت تسعى وراء تحقيق أهداف معينة فى سياستها الخارجية ، فقد قال أحد وزراء خارجيتها لامز دورف بأن «السياسة العامة لروسيا القيصرية هى أولا وقبل كل شىء سياسة اسيوية» (١) ان هذا القول يكشف طبيعة المجال الحيوى الذى كانت تفكر فيه روسيا والذى كان يتضمن بشكل أساسى آسيا الوسطى وايران والقفقاس والشرق الأقصى ، بخاصة بعد فشل سياستها التوسعية فى أوروبا الشرقية والبلقان . لقد استقر النفوذ الروسى فى القفقاس منذ بداية القرن التاسع عشر ، وكان اشتداد الصراع بين روسيا وبريطانيا فى الشرق الأوسط قد دفع روسيا الى الاسراع فى ضم مقاطعات آسيا الصغرى مثل طاشقند فى ١٨٦٥ ، وبخارى وسمرقند فى ١٨٦٨ ، وخيفا فى ١٨٧٣ ، وتركستان وعشق أباد ومرو فى ١٨٧٣ . لقد سيطرت روسيا على مساحات واسعة فى آسيا الصغرى ، ولكن توغل الجيوش الروسية الى ما وراء بحر قزوين واقترابها من حدود أفغانستان قد آثار قلق بريطانيا باعتبار أن ذلك يهدد أمنها فى الهند ، فجرت المفاوضات بين بريطانيا وروسيا وانتهت بعقد معاهدة ١٨٨٥ التى ثبتت الحدود بين آسيا الوسطى وأفغانستان (٢) .

وإذا كانت هذه المعاهدة قد أنهت

النزاع بين الدولتين المذكورتين فى أسيا الوسطى ، فإن مجالا آخر للنزاع قد استجد بينهما فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وذلك فى بلاد فارس والخليج العربى ، بعد بروز الأهمية الاقتصادية لتلك المناطق ، فضلا عن أهميتها الاستراتيجية والعسكرية ، ولم ينته هذا النزاع إلا بعقد معاهدة ١٩٠٧ .

وفى الوقت نفسه فإن الدولة العثمانية ـ خلال الفترة ذاتها ـ كانت قد وصلت الى مرحلة الانحطاط ، إذ كانت تراقبها الدول الأوروبية باهتمام ، وتسعى لاقتطاع أجزاء منها ، وكانت روسيا من بين هذه الدول تنتظر انهيارها ، وتساعد فى بعض الأوقات على ذلك . أما بريطانيا فقد كانت تتبع سياسة حماية الدولة العثمانية والمحافظة على تكاملها السياسى لاعتقادها بأن فى بقاء هذه الدولة بشكلها الضعيف حماية لوجودها فى الهند ، وذلك وفقا للشعار القائل «بأن الدفاع عن الهند يبدأ فى القسطنطينية» [٣] .

لقد كانت أهداف روسيا فى أراضى الدولة العثمانية ترمى الى تحقيق أمرين : أولهما توسيع الحدود الروسية باتجاه الجنوب على حساب الدولة العثمانية متى سنحت الفرصة ، وثانيهما ضمان حرية المرور لسفنها الحربية فى البحر الأسود عبر المضايق . ولتحقيق هذين الأمرين استعمل القياصرة الروس سياسة الضغط والقوة ، حيث أطلقوا التهديدات ضد القوى الأخرى للحصول على امتيازات فى عبور المضائق ، والتأثير على السياسة العثمانية ، وبرزت تلك الأهداف فى حادثتين مشهورتين هما حرب القرم عام ١٨٥٤ والحرب الروسية ـ التركية عام ١٨٧٦ .

كانت روسيا تعلق آمالا كبيرة فى الوصول الى المياه الدافئة على البحر المتوسط ـ عبر البحر الأسود والمضائق ـ أو الخليج العربى ، وهى الآمال التى كانت محط تخوف بريطانيا ومعارضتها ، وذلك لأن نمو اسطول روسى قوى فى البحر المتوسط يمكن أن يهدد مصر ويهدد مرور البواخر البريطانية المتجهة للهند عبر قناة السويس بعد ١٨٦٩ ، فضلا عن أهمية ذلك الوصول بالنسبة للطرق التجارية وتبادل السلع والبضائع مع بلدان الشرق الأوسط . ويبدو أن روسيا قد انتهزت فرصة حروبها مع الدولة العثمانية عام ١٨٧٧ لتحقيق ذلك الهدف ، ولكن الحكومة البريطانية عارضت ذلك بشدة ، ويتضح ذلك من تحذير بعث به اللورد دربى Derby الى شفيلوف Shevlov ـ السفير الروسى فى لندن ، بأن لا تنتهز روسيا فرصة حربها مع الدولة العثمانية للقيام بأى عمل عدائى إزاء قناة السويس والخليج

العربى [٤] وبالنظر لما لاقته روسيا من مقاومة ، فقد وجهت جل اهتمامها نحو فارس ، وذلك لما تمتعت به هذه البلاد من مكانة استراتيجية واقتصادية فى نظر السياسة الروسية ، بخاصة وأن كثيرا من موانيها تقع على الخليج العربى .

إلا أن الوضع تغير بصورة جذرية منذ ثمانينات القرن التاسع عشر ، ذلك أن بريطانيا لم تلبث أن تخلت بصورة واضحة عن سياستها التقليدية إزاء الدولة العثمانية ، حيث تسلمت قبرص من العثمانيين فى مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ ، واحتلت مصر عام ١٨٨٢ . وعلى أساس ذلك تغيرت سياسة الدولة العثمانية تجاه بريطانيا ، لأنها اعتبرت بأن احتلال مصر يمثل اعتداء على مملكتها ، فراحت تحارب المصالح البريطانية ـ بخاصة الاقتصادية ـ فى العراق وفى الخليج العربى [٥] .

ومع هذه التغيرات انتهجت روسيا سياسة جديدة تختلف عن سياستها السابقة تجاه الدولة العثمانية ، وهى تتمثل بالوقوف الى جانب الأخيرة والتصدى للمشروعات التى تهدف الى تقسيمها . من ذلك أن بريطانيا عرضت على روسيا مشروعا لاقتسام الدولة العثمانية أثناء زيارة القيصر الروسى نيقولا الثانى لها عام ١٨٩٦ بحيث تسيطر روسيا على مضيقى البسفور والدر دنيل مقابل سيطرة بريطانيا على أغلبية المناطق العربية [٦] وفى عام ١٨٩٨ رفضت الحكومة الروسية هذا الاقتراح ، ولعل السبب فى ذلك هو سيطرة بريطانيا على قناة السويس واستبعاد النفوذ الروسى عن المنطقة التى كانت تعدها روسيا احد منافذها الرئيسية نحو الشرق ، وهذا ما أشار اليه وزير خارجية روسيا لوبانوف روستوفسكى بقوله : «ان عقدة جميع الصعوبات الشرقية قائمة فى مصر عند قناة السويس» [٧] وهكذا نلاحظ الأهمية الكبيرة التى وجهها الروس نحو قناة السويس باعتبارها ، كما سنلاحظ ، كانت احدى الطرق التى استخدموها للوصول الى الخليج العربى ، مما جعلهم يعارضون بشدة سيطرة بريطانيا التامة عليها .

ومع أن السياسة الروسية هذه لا تمثل نهجا ثابتا إزاء الدولة العثمانية ، ولكن مثل هذا النهج قد أعطى روسيا صوتا مسموعا أكثر من ذى قبل فى العاصمة العثمانية ، وكان قناصلها يعملون فى كل من طهران واستنبول ـ بالتعاون مع فرنسا ـ لإثارة كل من فارس والدولة العثمانية تجاه المصالح البريطانية فى الدولة العثمانية بعامة وفى الخليج العربى بخاصة [٨] .

ونظرا لتطور النفوذ الروسى فى الدولة العثمانية ، فقد تقدم الكونت فلاديمير كابنست Count Valadimir

Kapnist وهو من رجال الأعمال والاقتصاديين الروس ، وشقيق السفير الروسى فى فينا ، وأحد الشخصيات ذات النفوذ فى البلاط الروسى ، الى السلطان عبد الحميد الثانى بمشروع لمد خط حديدى من ميناء طرابلس السورى على البحر المتوسط الى أحد موانىء الخليج العربى ، على أن تمتد منه فروع الى بغداد وخانقين ، وهو المشروع الذى أحاله السلطان الى وزارة الأشغال العامة من أجل دراسته وتقديم تقرير عنه . إلا أن المشروع أهمل أخيرا بسبب معارضة السفيرين البريطانى والألمانى فى العاصمة العثمانية ، حيث شجعا الباب العالى على رفضه ، هذا فضلا عن عدم إمتلاك روسيا

الامكانات المادية لدعم المشروع من جهة ، وتخوف العثمانيين من النفوذ الروسى فى ممتلكاتهم من جهة أخرى (٩) .

السياسة الروسية تجاه الخليج العربى :

التطلعات وبواكير النشاط الفعلى :

لقد كانت بلاد الشرق ، ومن بينها فارس والمشرق العربى ، مثار اهتمام خاص من جانب السياسة التقليدية لروسيا ، والخارطة الروسية ـ كما يقول أحد الباحثين ـ تعطينا أسبابا قوية لهذا الاهتمام ، فالروس ، وعلى الرغم من اتساع امبراطوريتهم وإشرافها على بحار ومحيطات مختلفة إلا أنها بحار غير مفتوحة وقسم منها داخلى مثل بحر البلطيق والبحر الأسود ، وأما البحار الشمالية المفتوحة فهى مغلقة فى أغلب شهور السنة بسبب البرد حيث تتجمد مياهها ويصعب ان لم يكن يستحيل اجتيازها ، أما سواحل المحيط الهادى فهى بعيدة جدا عن قلب روسيا لذلك لا يمكن الوصول الى المياه المفتوحة والدافئة كالمحيط الهندى إلا بصعوبة (١٠) .

لم تكن لدى القياصرة الروس تطلعات واضحة تجاه الخليج العربى طيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وأصبحت تلك التطلعات فى نهاية ذلك القرن تهدف الى ايجاد مراكز للروس على الخليج تؤدى الى مياه المحيط الهندى الدافئة . وعندئذ روجت الأوساط السياسية فى حكومة الهند بأن روسيا تحاول تحقيق حلم

القياصرة فى الوصول الى مياه الخليج العربى ، تنفيذا لما ورد فى المادة التاسعة من الوصية التى نسبت الى القيصر بطرس الكبير ، التى تشير «الى شن حروب مستمرة ضد الدولتين العثمانية والفارسية والتوغل فيهما حتى الخليج العربى» (١١) . ومع أن الدراسات التاريخية أثبتت زيف هذه الوصية ، إلا أن كثيرا من الناس اعتبروها صادقة زمنا غير يسير ، وكان لحرب القرم (١٨٥٤ - ١٨٥٦) ، وللحرب الروسية - التركية (١٨٧٦ - ١٨٧٨) ، أثر بليغ فى نشر الاعتقاد بين البريطانيين بأن قياصرة القرن التاسع عشر كانوا جادين فى تحقيق ما أنطوت عليه تلك الوثيقة من مآرب توسعية كبيرة (١٢) .

وعلى أية حال ، فقد استطاع الروس أن يضمنوا توسعهم حتى الثلث الأخير من القرن التاسع فى المناطق التى تمتد عبر أراضى الدولة العثمانية وفارس فأفغانستان ، فهيأوا بذلك القواعد الأساسية لإمكانية تقدم جديد فى المستقبل . وفى المرحلة التالية ، وبسبب وقوف الدول الأوروبية الجدي أمام التطلعات الروسية فى الدولة العثمانية فى مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ ، فقد اتجهت روسيا بشكل واضح نحو فارس ، وكان نجاحها الاقتصادى والسياسى فى هذه البلاد سببا فى تطلعها نحو الخليج العربى .

ومن المعلوم أن التطلعات الروسية فى الأقسام الشمالية من فارس قد خرجت من حيز النظريات وأصبحت واقعا عمليا ، بفعل سيطرة روسيا الفعلية على هذه المناطق . أما فى منطقة الخليج العربى ، بساحليها الشرقى والغربى ، فقد ظلت معظم التطلعات الروسية مشاريع نظرية ، ذلك لأن قدرات روسيا الذاتية وأوضاعها الداخلية المضطربة ، لم تكن تتناسب مع تطلعاتها تلك ، هذا فضلا عن أن منطقة الخليج العربى كانت قد أصبحت حكرا للنفوذ البريطانى منذ عام ١٨٢٠ .

ومهما يكن الأمر ، فإن التطلعات الروسية النظرية ، أو النشاطات الفعلية لها فى الخليج العربى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، كانت انعكاسات للسياسة الروسية التى هدفت الى اقامة نفوذ سياسى واقتصادى لروسيا فى المنطقة ، وتبلورت فى اطارات مختلفة ، استراتيجية وسياسية واقتصادية .

١ ـ الاطار الاستراتيجى :

هدفت الاستراتيجية الروسية ـ فى اطارها النظرى ـ منذ نهاية القرن التاسع عشر الى ايجاد منافذ لها

للوصول الى المياه الدافئة ، دون شك . ولكى يتحقق ذلك شرعت روسيا فى البحث عن قاعده استراتيجية - بحرية لها فى الخليج العربى ، وقد أدركت أن تلك القاعدة لن تكتسب أهميتها المرجوة ما لم يتم الاتصال بينها وبين روسيا نفسها عن طريق مد السكك الحديدية عبر الأراضى الفارسية . وتتوضح هذه الاستراتيجية فيما أعلنته الحكومة الروسية فى أثناء مفاوضاتها مع بريطانيا لعقد إتفاقية ١٩٠٧ بشأن تقسيم فارس «بأنه كان على روسيا - وحتى وقت قريب جدا - أن تضغط باستمرار للوصول الى الخليج العربى ، مما كان يستلزم إنشاء سكة حديد عبر فارس وإنشاء محطة نهائية محصنة على شواطىء هذا الخليج» (١٣) .

وعلى كل حال ، فقد بدأت الدعوة لربط الخليج العربى وإقامة قاعدة فيه عام ١٨٨٦ ، حين قدم أحد المواطنين الروس - سابنيزا Sapienza - مشروعا لربط بحر قزوين بالخليج العربى عن طريق السكك الحديدية . وقد ضخمت السلطات البريطانية فى الخليج العربى هذا المشروع الروسى ، حتى أشيع فى عامى ١٨٨٧ - ١٨٨٨ أن شاه فارس سيتنازل لروسيا عن أحدى جزر الخليج العربى ، ونفى الشاه هذه الاشاعة بشدة (١٤) .

لقد انتشرت شائعات عديدة خلال السنوات العشر التالية عن المناطق التى تسعى روسيا للحصول عليها ، حتى ظهرت مقالة هامة عام ١٨٩٩ فى جريدة «فيدو موستى» التى تصدر فى سان بطرسبرغ بقلم أحد المسئولين الروس ، تطالب صراحة بالحصول على ميناء بندر عباس الى جانب قشم (١٥) وهنجام ولارك وهرمز لتكون نهاية خط حديدى من روسيا عبر فارس . وأشار كاتب المقال بشكل خاص الى المزايا الكامنة لهذه المناطق ، مما يكشف عن أن المقال كان يستند الى معلومات دقيقة . وقد تأكدت تلك المعلومات فيما أعلنته بعض الصحف الصادرة فى اسطنبول ، وفى الدوائر السياسية فى العاصمة العثمانية عندما أبلغ وزير الخارجية البريطانية السفير البريطانى هناك : «أنه واثق من أن مفاوضات تدور بين الحكومة الروسية والحكومة الفارسية بشأن حصول روسيا على ميناء على الخليج يصبح هو نهاية لخط حديدى فارسى - روسى» (١٦) ومع أن الحكومة الفارسية أنكرت وجود مثل تلك المفاوضات ، إلا أن الأحداث التالية تجعل تأكيدات الحكومة الفارسية موضع شك .

تعززت التطلعات الروسية نحو الخليج العربى عن طريق إرسال العديد من الروس الى المنطقة للتعرف على أصلح المناطق التى يمكن لروسيا أن تتخذها قواعد للنفوذ الروسى . وظهر أول دليل على اهتمام روسيا بالخليج في الزيارة التى قام بها ضابط مهندس الى هرمز ـ عن طريق كرمان وبندر عباس ـ فى ربيع عام ١٨٩٥ ، حيث قام خلالها بمسح جزيرة هرمز ، وصرح قبل عودته منها أن روسيا ستقيم مستودعا للفحم هناك [١٧] .

على أن التوجهات الروسية لم تكن مقصورة على الساحل الشرقى فى الخليج العربى ، وإنما كان هناك ما يماثلها فى الجانب الغربى منه . ففى عام ١٨٩٨ اتخذ القنصل الروسى فى بغداد إجراء فيما يخص مشروع بناء قاعدة بحرية روسية فى الخليج ، وكانت الكويت على ما أظهرته الوقائع التاريخية ، هى المنطقة التى وقع عليها اختيار الروس فى الجانب الغربى [١٨] .

ظلت التطلعات الروسية طوال السنوات القادمة تقوم على وصول النفوذ الروسى الى الخليج العربى ، إلا أن إتفاقية عام ١٩٠٧ بين روسيا وبريطانيا حول فارس ، أنهت امكانية قيام الروس بانشاء مراكز لهم فى الخليج العربى ، تلك المراكز التى كانت جزءا من تطلعات السياسة الروسية التقليدية . فقد صرح مدير المالية الروسية كوكوفتسوف Kokovtsov عام ١٩٠٦ بأن تلك الفكرة ـ الوصول الى منفذ على الخليج العربى ـ «إذا كانت فيما مضى فوق طاقتنا ، فهى الآن مستحيلة إطلاقا» [١٩] ومع ذلك كله ، لم يوقع وزير الخارجية الروسية «ازفولسكى» ، على البند الخاص بالخليج العربى ، الذى أرادت الحكومة البريطانية إدراجه فى المعاهدة . وجاء التحفظ الروسى بحجة أن الاتفاقية بشكلها الحالى أمر لا يخص روسيا وبريطانيا وحدهما ، ولكنه يخص دولا أخرى مثل الدولة العثمانية وفرنسا وألمانيا .

٢ ـ الاطار الدبلوماسى :

الى جانب التطلعات الروسية فى إقامة قواعد لها فى الخليج العربى ، فقد قامت روسيا بنشاطات دبلوماسية من أجل إقامة قنصليات عديدة فى مناطق الخليج العربى ، واستخدامها وسيلة للاتصال بالقوى المحلية والتأثير عليها . ففى العراق مثلا كان إفتتاح أول قنصلية روسية فى بغداد هو سنة ١٨٨١ . ثم ما لبثت أن أغلقت بعد فترة قصيرة ، وأعيد فتحها مرة أخرى عام ١٨٨٩ ، وأنشأت لها فى الوقت نفسه قنصلية فى البصرة .

وفى عام ١٩٠١ رفعت درجة التمثيل الدبلوماسي فى بغداد الى قنصلية عامة [٢٠] .

لقد عمل القنصل الروسى فى بغداد كروجلو Krouglow بصورة جدية لتحقيق السياسة الروسية فى منطقة الخليج ، وقد قام بنفسه بـزيارة الكويت خلال الأزمة التى حدثت بين شيخ الكويت والسلطات العثمانية عام ١٩٠١ ، وذلك على ظهر الباخرة الروسية «جيلياك» Gilyak حيث قابل الشيخ مبارك الصباح وحاول التفاهم معه بهذا الشأن ، لكنه فشل فى هذا المسعى بسبب الاتفاقية التى عقدها الشيخ مع بريطانيا [٢١] .

وفى الوقت الذى كانت تتطور فيه النشاطات السياسية للقناصل الروس فى الساحل الغربى من الخليج ، بذلت الحكومة الروسية اهتمامات مماثلة لانشاء قنصليات لها فى الساحل الشرقى للخليج . ففى عام ١٨٩٩ حاول دابيجا Dapiga القنصل الروسى فى اصفهان وبوشهر ، أن يؤسس وكالات قنصلية فى بندر عباس ومسقط والمحمرة . وأشيع فى الوقت نفسه أن دابيجا هذا سيقوم بمسح هرمز ليرى امكانية صلاحيتها مخـزنا للفحم الروسى فى الخليج العربى . وحذرت بريطانيا الروس من مغبة الأمر ، وهذا ما دفع الحكومة الروسية الى ابلاغ السفير البريطانى فى بطرسبرغ فى ١٨ نيسان عام ١٨٩٩ ، «بأنه ليس لها أى مخططات لبلوغ الخليج العربى ، وأنها لا تنوى بأى حال من الأحوال أن تضيف الى أعبائها ومسئولياتها الحالية مسئولية حيازة ميناء بعيد أو محطات يتطلب الدفاع عنها فى أوقات الحرب جهدا أسطوليا» [٢٢] .

وعلى أية حال ، فإن نفى روسيا محاولة إنشاء قاعدة بحرية لها فى الخليج العربى ـ سواء فى ذلك الوقت أو بعده ـ لم يكن يعنى نهاية لنشاطهم السياسى ، ذلك لأن القنصليات الروسية فى الجانب الشرقى للخليج هى التى كانت تقوم بالدور الأكبر فى التحرك السياسى ، حتى أن القنصل الروسى فى بوشهر يقوم فى عام ١٩٠٢ باستخدام احدى السفن الحربية الروسية لزيارة الكويت ، لنجه ـ على الساحل الشرقى للخليج ـ وبندر عباس لاقامة قنصلية روسية فى تلك الموانىء [٢٣] .

٢ ـ الاطار الاقتصادى :

عملت روسيا على إيجاد مصالح إقتصادية لها فى الخليج ، غير أن هذا الأمر لم يكن بالامكان تحقيقه دون إقامة قواعد ووكالات تجارية ، وهذا ما سعت اليه فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . واتخذت

هذه الرغبة ـ فى بادىء الأمر ـ شكل الدعوة الى إيجاد أسواق للبضائع الروسية فى المنطقة ، ومنافسة القوى الأخرى ـ بخاصة بريطانيا ـ فى هذا الميدان ، وإرسال البعوث التجارية الى موانىء الخليج العربى المختلفة من أجل إقامة العلاقات التجارية معها وتحسينها .

ففى الميدان الأول ، أخذت الصحف والمجلات الروسية تركز اهتمامها على منطقة الخليج العربى فى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، باعتبار أن لروسيا مصالح إقتصادية فيها . ووجهت فى الوقت نفسه النقد اللاذع للسياسة البريطانية ، لعقد معاهدة مع الكويت عام ١٨٩٩ ، وقالت مجلة «روسكى مسك» . «ان لروسيا مصالح تجارية مهمة فى الخليج العربى ، ولهذا فإن مثل هذه المواقف وضرب المصالح العثمانية والألمانية والروسية فى المنطقة يجب أن يجابه بالمقاومة الشديدة» [٢٤] . وأشارت صحيفة روسية أخرى ، الى أن الحكومة الروسية ستتخذ خطوة مباشرة عن طريق إرسال سفينة حربية الى بندر عباس . إلا أن ناطقا باسم وزارة الخارجية الروسية أعلن بأن حكومته «ليس لها أى نية أو رغبة فى إتخاذ أى عمل فى الخليج أو جنوب فارس ، وأنها تحاول فقط إيجاد أسواق للبضائع الروسية» ، وهى غير مسئولة عن التصريحات المثيرة للصحافة الروسية [٢٥] .

أما فى الميدان الثانى ، فقد جرى إرسال عدة بعوث تجارية علنية وسرية ، الى منطقة الخليج العربى فأعدت التقارير عن الأوضاع التجارية فيها ، وطبيعة النشاطات الاقتصادية التى تنوى السياسة الروسية تحقيقها فى المنطقة . من ذلك البعثة التى أوفدت الى الخليج العربى عام ١٩٠٠ ، لدراسة تنشيط التجارة الروسية فى المنطقة ، وكانت برئاسة كل من مستر «سرومياتينكوف» Saro-miatinkoff ومستر «بيلنبرغ» pel-lanberg اللذين وصلا من بومبى الى بوشهر ، وزارا بندر عباس والمحمرة والبصرة وبغداد ، وجاء فى التقارير بأن «سرومياتينكوف» جاء الى هذه المناطق بهدف دراسة إمكانية الاتجار مع موانىء الخليج [٢٦] وقد حددت التعليمات الى مستر «سرومياتينكوف» باعداد تقرير عن رحلته تلك ، وقام بتنفيذ المهمة ، حيث قدمه الى مستر «دى ويت» وزير المالية الروسى وجاء فيه :

«أن ثمة مجالا لتصريف المنتجات الروسية فى جنوب إيران ، كالسكر

والصوف والحبوب والمشروبات الروحية ، غير أنه فى رأيه أن تحظى تلك التجارة بعون رسمى لتستطيع منافسة التجارة البريطانية المزدهرة ، كما يمكن رجوع السفن الى روسيا محملة بالأرز والتمر ، وإقترح «سرومياتينكوف» فتح مصرف روسى فى إحد موانىء الخليج ، وإقامة مخازن للفحم فى بوشهر والبصرة ، وإفتتاح وكالات قنصلية روسية هناك ، على أن تحرس بقوة كبيرة وأن تبقى على الأقل سفينة حربية روسية بشكل دائم فى منطقة الخليج (٢٧) .

وعين وزير المالية الروسية لجنة خاصة لدراسة التقرير تضم ممثلين عن مختلف الأجهزة الادارية والهيئات التجارية ، وأقرته فى السنة نفسها مع بعض التعديلات الطفيفة . ومنذ هذا الوقت لم تعد السياسة الروسية مجرد أفكار نظرية ، وإنما تبلورت بصورة فعلية حيث إزداد النشاط الروسى البحرى ـ التجارى منه والعسكرى ـ وأصبح وصول السفن الروسية الى الخليج العربى ـ كما سنرى ـ أمرا تنظمه الحكومة الروسية وتدعمه .

السياسة العثمانية إزاء الخليج العربى وعلاقتها بالقوى الأجنبية :

١ ـ السياسة العثمانية فى الخليج وموقفها من بريطانيا :

إتسمت سياسة الدولة العثمانية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بمحاولة استعادة نفوذها الاسمى على السواحل الشرقية للجزيرة العربية ، بعد أن فقدته منذ القرن السابع عشر . وقد أقترنت تلك السياسة بمحاولة تقوية النفوذ العثمانى الادارى والسياسى والعسكرى فى المنطقة ، حيث اختار العثمانيون ولاة ذوى كفاءة عالية فى البصرة ، ومنحوهم صلاحيات عالية بحيث يكونون مسئولين ـ فى اغلب الأحيان ـ مسئولية كاملة عن شئون الخليج ، وأصبحت البصرة وفقا لذلك القاعدة العسكرية والسياسية للنشاط العثمانى فى المنطقة . ومع ذلك كله ، فإن سلطات والى البصرة ، كما تؤكده وثائق قصر يلدز العثمانية ، كانت

تتعرض لتقلبات كثيرة وشديدة ، فأحيانا نراه مسيطرا على قطر ويتدخل فى البحرين ويصدر الأوامر الى الاحساء ، وأحيانا يتقلص نفوذه الى حد كبير جدا (٢٨) .

أظهر العثمانيون إهتماما جديا بالخليج العربى من خلال حملة مدحت باشا عام ١٨٧١ ، التى استهدفت عودة النفوذ العثمانى الى المنطقة . وأدى ذلك الى تدخل ولاة بغداد والبصرة في أحداث الخليج ، وتحدثت الوثائق العثمانية عن «قطع خليج البصرة» بدلا من الأقاليم والأقطار واعتبرتها جزءا من ولاية البصرة ، كما هو الحال بالنسبة لقطر ودبى مثلا (٢٩) .

غير أن الوجود العثمانى الفعلى فى مناطق خارج ولاية البصرة لم يكن سهلا ، بخاصة وأن بريطانيا كانت صاحبة الكلمة العليا فى الخليج العربى منذ عام ١٨٢٠ ، وأن الامارات العربية على الساحل الغربى للخليج ، مثل الكويت وقطر والبحرين ، التى أدعى العثمانيون حقوق السيادة عليها ، كانت تمارس نوعا من السياسات التى تهدف الى الحفاظ على استقلالها مستغلة في ذلك الخلافات الدولية الموجودة فى منطقة الخليج العربى ، ومن بينها الخلافات العثمانية ـ البريطانية (٣٠) .

وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية لم تكن تمتلك غير السيادة الاسمية على مناطق الخليج العربى ، غير أن بريطانيا سعت منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩١٣ الى تجريدها من هذه السيادة . وما إتفاقية عام ١٩١٣ المعقودة بين بريطانيا والدولة العثمانية إلا صيغة لتنازل الأخيرة عن سيادتها الاسمية فى مناطق قطر والبحرين ، وبذلك استطاعت بريطانيا تحويل طابع السيادة العثمانية لصالحها من صيغة الأمر الواقع de fact الى صيغة الطابع الشرعى de Jure (٣١) .

وفى ضوء ذلك لم تكن السياسة العثمانية على وفاق تام مع السياسة البريطانية ، وهذا ما سنحاول التعرض له من خلال ايراد بعض الحوادث التاريخية . ففى عام ١٨٨٧ ، أعلن نظيف باشا والى البصرة العثمانى الجديد ، أثناء مقابلة المستر روبرتسون Robertson الوكيل السياسى البريطانى فى البصرة ، بأن مهمته هى تقوية العلاقات التركية مع إمارات الخليج العربى بدون استثناء بما فى ذلك آل خليفة فى البحرين الذين لم يترددوا فى وضع العلم العثمانى فوق جزيرتهم (٣٢) . وبعد حوالى عشر سنوات من ذلك ، صرح رئيس الوزراء التركى فى تموز عام ١٨٩٨ «بأن السيادة التركية على مناطق الخليج العربى تمتد جنوبا الى القطيف ، وهدد الرئيس التركى بأن أية إدعاءات انجليزية مماثلة ستؤدى الى

مصاعب دبلوماسية على النطاقين الأقليمي والدولى [٣٣] .

رافق هذه التصريحات التركية استعدادات عسكرية ، حيث تم تعزيز القوات العسكرية العثمانية فى البصرة ، وإرسال الطراد «زحاف» الى ساحل القطيف ، الذى أجبرته السفن البريطانية على التراجع الى مياه البصرة .

لم تمر حادثة «زحاف» دون أن تترك تأثيرات عديدة على سياسة القوى المختلفة فى الخليج العربى . فمن ناحية احتج السفير العثمانى فى لندن على الاجراءات الحربية التى اتبعها الأسطول البريطانى فى الخليج . ومن ناحية أخرى ، فقد أجرى زينوفيوف - السفير الروسى فى اسطنبول - إتصالا مع توفيق باشا - وزير الخارجية التركية ، وطلب منه أن يقنع السلطان عبد الحميد بخطورة إرسال الطراد «زحاف» الى الخليج العربى فى الظرف الراهن [٣٤] .

وعلى أية حال ، فالذى يبدو أن الحكومة العثمانية لم تأخذ برأى السفير الروسى بمسألة إرسال الطراد التركى الى الخليج العربى ، الذى أصبح عرضة للتهديد البريطانى . وهنا تدخلت روسيا فى الأمر حيث صرح مسئول فى السفارة الروسية فى اسطنبول «بأن بلاده تستنكر الاعتداءات البريطانية على ممتلكات السلطان ، سواء فى مصر أو فى قبرص أو فى الخليج العربى» . وقد قامت السفارة الروسية - كما يقول الدكتور الداود - بتوجيه نظر السلطان الى الخطر البريطانى فى منطقة الخليج [٣٥] .

وأظهرت حادثة أخرى ، وهى حادثة الكويت عام ١٩٠١ ، وقوف الروس الى جانب العثمانيين ، بوجه النفوذ البريطانى ، ففى تلك السنة قام أحد الضباط الانجليز بإنزال العلم التركى من مقر الشيخ مبارك ونصب علما جديدا محله سمى بعلم الكويت ، والقيام باعلان الحماية على ممتلكاته مما أدى الى انتشار حملات السخط فى الصحافة الروسية ، حتى أن زينوفيوف - السفير الروسى فى اسطنبول - أشار على الباب العالى بمراجعة محكمة لاهاى الدولية [٣٦] .

وعلى كل حال ، لم تشجع روسيا مرة أخرى السلطات العثمانية على القيام باجراءات عسكرية ضد الكويت ، وذلك خشية إزدياد النفوذ البريطانى فى الكويت ، ولهذا طلب السفير الروسى فى اسطنبول من السلطان عبد الحميد أن لا يقوم بأى عمل يؤدى الى تعكير الجو السياسى فى هذه المنطقة . ويظهر أن السلطان العثمانى لم يأخذ بنصيحة السفير الروسى هذه [٣٧] .

تأتى هذه التحذيرات لاعتقاد

الروس بأن إثارة قضية الكويت تؤدى الى تقوية النفوذ البريطانى ، واضعاف علاقة الكويت بالدولة العثمانية ، ويمكن أن نلمس هذا فى التقرير الذى بعث به السفير الروسى فى اسطنبول الى القنصل الروسى فى البصرة «أداموف» فى ٣١ أب سنة ١٩٠١ والذى جاء فيه : «إن من

واجباتنا الأساسية مساندة الحالات التى تثير المتاعب لبريطانيا وتؤدى الى اضعاف موقفها . وإذا أتيحت لكم الفرصة يجب أن تفهموا وتوضحوا للحكام المحليين فى المنطقة بأن من مصلحتهم أن لا يتأثروا أو يهتموا بالمساندة الخارجية وأن لا يثيروا المشاكل والمصاعب أمام السلطة العثمانية فى شبه الجزيرة العربية . وإذا كان بامكانك ـ يقصد أداموف ـ مقابلة الشيخ مبارك فيجب أن توصيه بأن لا يسىء علاقته بالدولة العثمانية ولا يعطى مجالا لتدخل بريطانيا لأن ذلك التصرف يفسح لها المجال لأن تضع يدها على كل سواحل الخليج العربى . أن ضعف الدولة العثمانية يعتبر خطرا كبيرا بالنسبة للمقاطعات العربية المستقلة وأن هذا يساعد بريطانيا على تحقيق مشاريعها التوسعية فى بسط نفوذها على أكبر جزء ممكن من هذه المنطقة [٣٨] .

لقد تطور النفوذ الروسى والألمانى فى الباب العالى على حساب النفوذ البريطانى ، وهذا ما تكشفه تقارير السفارة البريطانية فى اسطنبول ، بحيث أدى الأمر الى حدوث تنافس شديد بين هذه القوى الثلاث . ومهما يكن من أمر ، فقد نظر العثمانيون بحذر شديد تجاه النفوذ البريطانى المتزايد فى الخليج العربى والمناطق المتاخمة له ، غير أنهم لم يظهروا عداءهم الصريح له ، لعدم امتلاكهم من الوسائل السياسية والعسكرية ما يمكنهم من مواجهته . وهذا ما ينطبق أيضا على ادعاءاتهم بالسيادة على الامارات العربية الواقعة على الخليج ، دون أن يفرضوا نفوذهم الفعلى عليها . ففى رسالة بعث بها السلطان عبد الحميد الثانى فى ٤ ايلول ١٨٩٩ الى السفير البريطانى فى اسطنبول ، جاء فيها :

«بأن تركيا سوف لن تسمح لأى دولة أوروبية (ما عدا بريطانيا) بالحصول على امتيازات فى مياه الخليج العربى ، ولكنها غير مستعده للتنازل عن البصرة أو الكويت أو البحرين أو القطيف» [٣٩] .

وعلى أية حال فإن مراقبة النفوذ الأجنبى فى منطقة الخليج لم تكن مقصورة على السفن البريطانية ، بل هناك ما يشير الى نشاط السلطات المحلية فى ولاية البصرة لمراقبة تحركات السفن الأجنبية فى المنطقة ، ومن بينها السفن الفرنسية والروسية . فقد أوردت وثيقة عثمانية خبر وصول احدى السفن الروسية الى الكويت ، وقالت : «أن ظهور السفن الحربية الأجنبية فى سواحل الكويت من الأمور غير العادية ، لهذا يرجى إجراء التحقيقات اللازمة حول التحركات البحرية الأخيرة فى المنطقة» [٤٠] .

٢ـ السياسة العثمانية والنشاط الروسى فى الخليج العربى :

بدأ الروس يتحركون نحو الخليج العربى فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، مستغلين فى ذلك الروح العدائية التى تولدت لدى السلطان عبد الحميد الثانى ضد البريطانيين ، وقد شجعهم على ذلك إدعاءات العثمانيين بالسيادة على كثير من المناطق فى الخليج العربى .

بذلت السلطات العثمانية فى العراق بعض التسهيلات للروس ، من ذلك أنها اختصرت فترة نظام الحجر الصحى للطراد الروسى «جيلياك» ، الذى وصل الى البصرة فى آذار عام ١٩٠٠ من عشرة أيام الى خمسة أيام تكريما له . وعندما اعترض البريطانيون على ذلك وسع هذا الاستثناء ليشمل جميع السفن الحربية الأجنبية المتجهة الى البصرة [٤١] .

وترددت كثير من الشائعات عن التسهيلات التى منحتها الدولة العثمانية للروس ، بشأن التنازل لهم عن بناء خط حديدى من طرابلس الى الكويت ، وإقامة محطة للتزود بالفحم على الخليج العربى ، وربما الكويت أيضا . من ذلك ما أشار اليه أحد التقارير البريطانية التى رفعها المقيم السياسى فى المنطقة فى ٢٢ كانون الأول ١٨٩٧ ، حيث قال :

وهناك ، على أية حال ، مسألة لفتت نظرى فى الآونة الأخيرة ، فمنذ عدة أشهر تروج الشائعات حول نشاط روسيا وعملائها فى الخليج ... الأمر الذى يؤكد هذه الشائعات الى حد ما . وزيادة على ذلك ، فقد أدركت من المعلومات التى حصلت عليها أن

الكويت هى الموقع الذى تتركز عليه أعين روسيا» [٤٢] . ولما كان الروس تواقين لمعرفة المزيد عن الكويت ، فقد لجأوا الى السلطات العثمانية فى البصرة أو السلطات المركزية فى اسطنبول ، وذلك من أجل السماح لمبعوثيهم بزيارة المنطقة ، مغلفين مهمتهم بنوع من الكتمان والسرية ومتظاهرين بالرغبة فى التجارة أو مكافحة الطاعون [٤٣] . وتشير الوثائق البريطانية الى ان هؤلاء المبعوثين الروس لم يكونوا تجارا فى معظمهم ، إنما جاءوا لمهمات استطلاعية وسياسية ، ومع ذلك فقد حصلوا على اذن السلطات العثمانية فى العراق بالمرور الى الكويت . من ذلك أن روسيين هما أفانيسوف Ovanessof وعباس عليوف Abbas Aliof ذهبا الى الكويت عام ١٨٩٩ عبر البصرة ، وهما يحملان أمرا من الحكومة التركية الى الشيخ مبارك بأن يمنحهما كل مساعدة ممكنة» [٤٤] . وتشير تلك الوثائق أيضا ، الى أن روسيا آخر قد عبر لتوه من البصرة الى الكويت ، «وهو يحمل توصية من الوالى العثمانى بشراء الجلود ، وذكر بأنه أرمنى ويعمل تاجرا فى بغداد» [٤٥] والظاهر أن هؤلاء المبعوثين كانوا على علاقة وثقى بالمشروعات الروسية التى ترمى الى ايجاد قاعدة للروس فى الخليج العربى ، ومحطة للتزود بالفحم فى المنطقة ، وقد أظهر القناصل البريطانيون تخوفهم من أن تتنازل الدولة العثمانية لهم عن ذلك [٤٦] .

ومن الدلائل على وجود تسهيلات عثمانية للروس فى الخليج العربى ، مسألة الحجر الصحى ، التى حاولت كل من الدولة العثمانية وروسيا الاستفادة منها . فبالنسبة للدولة العثمانية حاولت اتخاذ بعض التدابير لاحكام سيطرتها على مداخل الخليج العربى ، بينما حاولت روسيا الاستفادة من الأمر لزيادة نشاطها فى أجزاء فارس الجنوبية ، فضلا عن الجزء الغربى من الخليج .

وأصل مسألة الحجر الصحى تعود لانتشار وباء الطاعون فى الهند عام ١٨٩٦ ، وامتداده الى بلدان أخرى ، وانعقاد عدة مؤتمرات عالمية لبحث الأمر . وفى المؤتمر الصحى الذى انعقد فى فينيسيا عام ١٨٩٧ طرحت مقترحات لاقامة مركز صحى بالقرب من البصرة وآخر فى جزيرة هرمز أو قشم عند مدخل الخليج العربى ، على أن تكون هذه المراكز تحت سيطرة مكتب الصحة فى العاصمة العثمانية . وقد واجهت هذه المقترحات معارضة بريطانية ، وذلك لاعتقادهم بأن اقامة مثل هذه المراكز

سيمنح الدولة العثمانية سيطرة بحرية فى الخليج العربى . ومهما يكن من أمر ، فقد قبلت بريطانيا قسما من تلك المقترحات فى العام التالى ، على الرغم من ابداء بعض التحفظات حولها (٤٧) .

وقد لا نجانب الصواب إذا قلنا بأن مسألة الحجر الصحى تأخذ طابعا سياسيا ، وذلك لأن روسيا بدأت منذ عام ١٨٩٧ إرسال عدد من الأطباء لدراسة الطاعون فى منطقة الخليج ، هذا مع العلم بأن المرض لم يظهر فى المنطقة إلا فى عام ١٨٩٩ ، وقد قام هؤلاء الأطباء بزيارات متكررة لبندر عباس والبصرة ، ولكن تقارير المقيميات البريطانية فى المنطقة كانت تستبعد عنهم هذه الصفة . فقد أشار لوتش ، المقيم السياسى البريطانى فى الجزيرة العربية «أن المدعو أداموف Adamoff الذى اصطحب طبيبين روسيين فى مهمة خاصة بمكافحة الطاعون فى العام الماضى ، زار بغداد فى شهر أب بعد أن قام بجولة فى الخليج ، ولكن أداموف هذا ليس طبيبا» (٤٨) .

والظاهر أن جميع هؤلاء الأطباء كانوا يقومون بزيارات استطلاعية لمنطقة الخليج ، وأن زياراتهم تلك كانت مرتبطة بالمخططات الروسية الخاصة بالكويت ، إلا أن الحكومة العثمانية لم تعط هذا الأمر أية أهمية ، على الرغم من الزيارات المتكررة التى كانوا يقومون بها للبصرة ، وكان هذا المنحى عاملا مشجعا للنشاط الروسى فى المنطقة .

وإذا كان العثمانيون قد قدموا التسهيلات للروس فى منطقة الخليج العربى ، فإن الأخيرين كانوا يدعمون المواقف السياسية العثمانية ، سواء فى العاصمة العثمانية أو فى منطقة الخليج نفسها . من ذلك أن السفارتين الروسية والألمانية فى العاصمة اسطنبول - كما تلمح الوثائق البريطانية - كانتا تشجعان الحكومة العثمانية على اتخاذ عمل ضد الشيخ مبارك ، باعتبار أنها تمتلك «حقوق السيادة على الكويت» (٤٩) .

غير أن الأهم من ذلك أنه بدأت تظهر عام ١٩٠١ فى الأوساط الروسية بعض الآراء الداعية الى ضرورة المساهمة فى المشكلة الكويتية عندما اشتد الخلاف بين شيخ الكويت والسلطات العثمانية ، ومحاولة الأخيرة إرسال جيوشها الى المنطقة . وأصبحت هذه النظرة موضوع مطّالبة الصحف الروسية آنذاك . وعلى أية حال ، فقد شعر القياصرة الروس بأن زيادة النفوذ البريطانى فى الخليج العربى من شأنه أن يقوى ذلك النفوذ فى جنوب فارس أيضا . ولذلك فقد

اقترح زينوفيوف ـ السفير الروسى فى اسطنبول ، «بأنه فى حالة اقدام الحكومة البريطانية على احتلال الكويت أو أى جزء يقع بالقرب من الخليج العربى ، فإن روسيا القيصرية بدورها تكون غير ملزمة أو أنها تعلن بطلان مفعول المعاهدة الروسية البريطانية حول أفغانستان» (٥٠) ، عام ١٨٨٥ .

وعلى هذا فإن إرسال الطراد الروسى «فرياج» Varyag الى المياه الكويتية ، وفتح قنصلية روسية فى البصرة وفى ميناء بوشهر ، وتأسيس شركة للملاحة البحرية بين موانىء البحر الأسود ـ خاصة ميناء أوديسا ـ وموانىء الخليج العربى ، تقع جميعها ضمن إطار الخطة الروسية الجديدة لا خارجها .

ومن ناحية أخرى قام الروس بدور الوساطة من خلال الأزمة التى حدثت بين شيخ الكويت والسلطات العثمانية عام ١٩٠١ . ففى هذا العام اتصل الشيخ مبارك مع القنصل الروسى العام فى بغداد ، لأمر يصفه لوريمر «بأنه مجهول» (٥١) إلا أن الوثائق البريطانية تكشف عن طبيعة هذا الأمر ، مؤكدة بأنه تم عن طريق بعض المواطنين الروس الذين كانوا يترددون ما بين بغداد والكويت ، وبالذات عن طريق اوفانيسوف وعباس عليوف ، اللذين وصفتهما تلك الوثائق فى عدة مواضع «بأنهما رجلان مثقفان ثقافة جيدة ، ويعرفان الروسية والتركية والعربية ، غير أنهما يظهران ارتباطهما بالأعمال التجارية» (٥٢) أما غرض الاتصال فتشير اليه وثيقة بريطانية أخرى قائلة : «أن عباس عليوف ، الموجود الآن فى البصرة (١٩٠١) ، يحمل رسالة موجهة من القنصل الروسى العام فى بغداد الى الشيخ مبارك . مفادها أن السفير الروسى كان قد اتصل بالسلطان عبد الحميد بشأن علاقته مع الدولة العثمانية» (٥٣) .

ومما لا شك فيه ، فإن الروس كانوا قد اتصلوا بالشيخ مبارك عدة مرات ، وعرضوا عليه تقديم مساعدتهم لتحقيق استقلاله ، إلا أنه رفض تلك العروض ، كما سنرى . وجددوا اتصالهم به فى ١٢ أيلول ١٩٠٤ ، إلا أنهم فى هذه المرة عبروا عن استعدادهم لضمان مكانته فى الكويت «إذا ما تصالح مع الأتراك واستقبل القناصل الروس والفرنسيين» (٥٤).

وصفوة القول ، أن السلطات العثمانية فى البصرة ، ساعدت الى حد كبير تحركات الروس فى منطقة الخليج العربى ، وقد عمل هؤلاء ـ وفقا للسياسة الروسية العامة ـ على

التوسط فى بعض القضايا التى تخص العثمانيين ، بخاصة فيما يتعلق بالكويت ، مما أفسح المجال لمزيد من النشاط الروسى قبل عام ١٩٠٧ .

الطرق التي اتبعتها روسيا للوصول الى الخليج العربي :

لم يسلك الروس طريقاً للوصول الى الخليج العربي ، وإنما سلكوا عدة طرق كان قسم منها يقع ضمن مناطق النفوذ العثماني الرسمى ، مثل طريق العراق ، وطريق الكويت ، وطريق قناة السويس . ويوجد هناك طريق آخر مهم سلكه الروس ألا وهو طريق فارس ، الذي تقع ضمنه منطقة الأحواز التي ظلت موضع نزاع بين الدولتين العثمانية والفارسية طيلة الفترة التي نقوم بدراستها . ولما كان الروس قد اطمأنوا الى جانب الدولة العثمانية كما اسلفنا ، فقد سلكوا هذه الطرق جميعها من أجل زيادة نشاطهم ونفوذهم في الخليج العربي ، كما سنوضح ذلك .

١ ـ طريق فارس ـ الخليج :

يعد طريق فارس من أقدم الطرق التي وضعها الروس نصب أعينهم بإعتباره يمثل أقصرها في الوصول الى الخليج العربي . وقد سبق لنا أن بيّنا بأن الروس قد وضعوا فارس ضمن مخططاتهم الاستراتيجية قبل عام ١٩٠٧ ، وحاولوا أن يتخذوا أحد موانئها قاعدة لوجودهم في الخليج العربي ، ومحاولة ربطها بخطوط السكك الحديدية القادمة من الشمال . على ان ما ذكرناه يمثل أفكارا نظرية ، سرعان ما تحولت الى واقع عملي حينما أوفد الروس ، ومنذ عام ١٨٨٧ ، عددا من ضباطهم الى أماكن معينة في فارس مثل اصفهان وشيراز وبوشهر وبندر عباس لدراسة امكانية اتخاذها محطة للتزود بالفحم(٥٥) .

تركزت أنظار الروس منذ عام ١٨٩٩ نحو ميناء بندر عباس ، بما فيه الجزر الواقعة في مضيق هرمز ، من أجل أن يكون المحطة التي ينشدها الروس . وقد عزز الروس ذلك عن طريق ارسال الطراد «جيلياك» الذي زار ميناء بندر عباس عام ١٩٠٠ ، وتكررت زيارات السفن الروسية

الحربية لهذا الميناء في السنوات التالية ، مما يدل على انها استهدفت اغراضا سياسية في المنطقة(٥٦) .

كانت مسألة مد السكك الحديدية عبر الأراضي الفارسية ، مهمة للروس بقدر أهمية ايجاد قاعدة بحرية لهم على الخليج العربي . ذلك لأن السكك الحديد كانت هي اداة الربط بين الأراضي الفارسية من جهة ، والقاعدة المنشودة في الخليج من جهة أخرى . غير ان هذا الأمر لم يكن من الأمور السهلة ، بخاصة وان البريطانيين في فارس كانوا يقفون في وجه هذه المشروعات ، لأنها تشكل في نظرهم ، تهديدا لوجودهم السياسي والتجاري في المنطقة .

يعد عام ١٩٠٠ نقطة انطلاق لمشروعات الاستطلاع الروسية الرامية الى معاينة المناطق التي يمتد اليها مشروع الخط الحديدي الذي يربط بين الأقسام الشمالية في بلاد فارس وموانىء الخليج العربي ، وبخاصة بوشهر وبندر عباس . فقد وصلت بعثة روسية الى طهران في آذار ١٩٠٠ ، ومنها اتجهت الى اصفهان وشيراز ، ثم ما لبثت ان اتجهت الى أربعة مواقع مختلفة على الخليج ، وهي بوشهر والمحمرة وبندر عباس وشاهبار .

وقد وصف القناصل الروس هذه البعثة بأنها «بعثة جغرافية» ، ولكن الصحف الروسية وصفت رئيس البعثة بأنه «مدير السكك الحديدية» ، وأثبتت الدلائل بأن رجال هذه البعثة كانوا من المهتمين بالسكك الحديدية ، وقد اوفدوا الى فارس لاختيار أفضل الطرق لمد خط حديدي عبر القوقاز يقطع فارس في اتجاه الخليج ، لكن اعضاء البعثة أظهروا تخوفهم من أن يتقاطع هذا الخط الحديدي مع الخط الألماني في بغداد ، ومع شبكة السكك الحديدية الهندية(٥٧) . وعلى أية حال ، فقد كانت مشاريع السكك الحديدية الروسية تثير المتاعب لبريطانيا ، لأنها كانت مشغولة آنذاك بحرب البوير في جنوب افريقيا (١٨٩٩ ـ ١٩٠٢) ، إلا أن بريطانيا استطاعت أن تضع حداً لتلك المشروعات باتفاقية عام ١٩٠٧ .

ومن الجدير بالذكر ، انه رافق هذه المشروعات الروسية جهود كبيرة لاقامة قنصليات روسية في بلاد فارس ، وقد أثمرت تلك الجهود عن فتح وكالة قنصلية في بندر عباس ، وقنصلية عامة في بوشهر منذ عام ١٩٠١ ، وعين لها اوفسينكو Offseenko ، الذي قام بدور كبير في النشاطات الروسية على الساحل الشرقي للخليج وغربيه .

٢ ـ طريق العراق ـ الخليج :

كان العراق الطريق الآخر المهم الذي عمل الروس على استخدامه للوصول الى الخليج ، وذلك عبر وسائل مختلفة . فقد سعت روسيا الى تأسيس مصالح ملاحية لها في العراق ، إذ بذل سفيرها باسطنبول ـ بحكم العلاقة الطيبة مع الدولة العثمانية ، جهودا للحصول على امتيازات مماثلة لتلك التي كانت تتمتع بها شركة لينج البريطانية . ويعتقد ان القرار الذي اتخذته الحكومة العثمانية في سنة ١٨٨٣ ، القاضي بايقاف الشركة البريطانية عن العمل ، كان بتحريض من روسيا[٥٨] .

ووقع العراق في حيز السكك الحديدية ، التي كان الروس يزمعون مدها في الدولة العثمانية . فقد حصل تانكريد Tancred على امتياز من الحكومة العثمانية في آذار ١٨٨٣ لمد سكة حديدية من طرابلس على البحر المتوسط عبر حلب ـ بغداد فالبصرة . غير ان هذا المشروع لم يخل من الاحلام السياسية ، فقد اراد تانكريد أن يخرج اليهود من روسيا ويوطنهم على جانبي السكة الحديد ، لكن معارضة الحكومة العثمانية لمثل هذا المشروع ووفاة تانكريد نفسه أديا الى قبر المشروع[٥٩] . كما ان مشروع كابنست ، الذي سبق ذكره ، كان من المؤمل أن يبدأ من ميناء طرابلس في بلاد الشام حتى الكويت ، على أن يمر أحد فروعه ببغداد وخانقين ، وآخر بكربلاء . غير ان مشروعا كهذا كان مصيره الفشل أيضا ، ذلك لأن روسيا لم تكن تمتلك الوسائل المادية الكافية التي تمكنها من انجاز مثل هذا المشروع ، فضلا عن معارضة بريطانيا والمانيا له[٦٠] .

وعلى الرغم من الاحباطات التي تعرضت لها روسيا في هذه المجالات ، فقد استمرت في سعيها لتطوير مصالحها التجارية في العراق ، وذلك عن طريق تصريف بضائعها فيه واستيراد بعض السلع العراقية . إذ تشير تقارير القناصل البريطانيين الى ان روسيا تقوم بتصريف كثير من بضائعها في العراق مثل البترول (الكيروسين) والأخشاب والأقمشة والأواني الزجاجية والخزفية . وقد بلغت واردات العراق من تلك السلع عام ١٩٠٧، (٥١,٠٠٠) صندوق من البترول ، (٣١,٨٢١) قدما مكعبا من الأخشاب ، و(١٢٦) بالة أقمشة ، و(٣٧٠) صندوقا من الأواني الزجاجية و(٢١٥) صندوقا من الخزفيات[٦١] . وفي الوقت نفسه ، فقد كانت روسيا تستورد بعض المنتجات العراقية ، بخاصة التمور

والجلود . وقد بلغت صادرات العراق الى روسيا سنة ١٩٠٧ (٤،٤٥٣) طنا من التمور[٦٢] .

ولعل من بين المجالات التي حقق الروس فيها نجاحا زيادة نشاطهم القنصلي في العراق ، والدور السياسي الفعال الذي قاموا به من خلال قناصلهم في المنطقة ، بخاصة الاتصال بشيخ الكويت لعدة مرات ، وتحريض السلطات العثمانية ضد النفوذ البريطاني المتزايد في العراق وفي الأحواز . وفي المجال الآخر بالذات ، قامت كل من بريطانيا وروسيا بدور غير قليل في مسألة الحدود القائمة بين العراق وفارس ، حيث كانت الأخيرة تخترق سيادة امارة الأحواز . ونظراً لأن كلا من بريطانيا وروسيا كانت لهما مصالحهما الخاصة ، السياسية والاقتصادية ، في هاتين المنطقتين فقد حاولتا وضع حد للمنازعات بين العراق وفارس ، وذلك ابتداء من معاهدة ارضروم الثانية عام ١٨٤٧ وحتى بروتوكول الاستانة عام ١٩١٣[٦٣] .

٣ . طريق الكويت والسواحل الشرقية لشبه الجزيرة العربية

يعد الكويت من الطرق الرئيسية التي اراد الروس النفاذ منها الى الخليج العربي ، بخاصة وان هذه المنطقة كانت محط أنظارهم كقاعدة للتزود بالفحم ، ونهاية لمشروعات سكك الحديد الروسية الى الخليج ، وهي الموضوعات التي اسلفنا الاشارة اليها . على ان المخططات الروسية هذه كانت الأساس لكثير من الاتصالات التي أجراها الروس مع شيخ الكويت من أجل عقد معاهدة معه ، وان لم تصب هذه الاتصالات نجاحا . وفي هذه النقطة بالذات سوف لا يكون اعتمادنا على الوثائق والمصادر البريطانية التي استخدمها الباحثون كثيرا ، وإنما على بعض المؤلفات الروسية التي اعتمدت على الوثائق الروسية ذات الصلة بالموضوع .

فالنسبة لمعاهدة ١٨٩٩ المعقودة بين حكومة الهند البريطانية والكويت ، اشارت المصادر الروسية ، بخاصة مؤلفات بونداريفسكي ، الى الظروف التي اتخذتها بريطانيا كوسيلة لعقد هذه المعاهدة ، والتي كان من بينها تخويف حاكم الكويت الشيخ مبارك بالخطر العثماني من جهة ، والخطر الروسي الرامي الى اخضاع مشيخة الكويت من جهة أخرى[٦٤] . وازاء ذلك ، فإن هذه المصادر ارادت التشهير بالمؤلفات التي كتبها المؤرخون البريطانيون الذين يرون بأن المبادر لعقد معاهدة

١٨٩٩ ليس بريطانيا ، بل مبارك ، شيخ الكويت ، الذي كان يبحث عن وسيلة تحميه من «الخطر الروسي[٦٥]» .

وفي الوقت الذي تأزمت فيه العلاقة بين الدولة العثمانية والكويت ووصلت عام ١٩٠١ حدا عرفت فيه في المصادر الروسية «بمشكلة الكويت» ، قام الروس بدور واضح في التأثير على سياسة الدولة العثمانية من جهة ، ومحاولة تحقيق ما يماثلها في مشيخة الكويت من جهة أخرى . ففي هذه الأزمة ، ارسل الطراد الروسي «فارياج» الى موانيء الخليج العربي في بداية شهر كانون اول عام ١٩٠٠ ، مما دعا «اداموف» ، القنصل الروسي في المنطقة ، الى أن يبعث برسالة الى «زينوفيوف» - وزير خارجية روسيا - أظهر فيها تخوفه من مثل هذا الاجراء لاعتقاده ان اثارة المشكلة الكويتية مجددا غير ملائم في هذه الفترة . بيد أن «زينوفيوف» لم يأخذ بهذه الاقتراحات وأصر على تنفيذ رحلة الطراد الى موانيء الخليج العربي ، كما أبرق الى «اوفسينكو» ، القنصل الروسي في بوشهر ، طالبا منه ان يكون على ظهر الطراد وأن ينزل الى الأراضي الكويتية ، ويقابل الشيخ مبارك ويلفت نظره الى ان بريطانيا أكثر خطرا على الكويت من الدولة العثمانية ولهذا فعليه أن يحسن علاقته مع الأخيرة[٦٦] ومع اننا لا نعلم اذا كان القنصل الروسي قد نفذ تلك التعليمات أم لا ، ولكن يستنتج من التقرير الذي قدمه الى «زينوفيوف»، بعد زيارته للكويت بأن المقابلة كانت جيدة وان شيخ الكويت لم يكن مرتاحا جدا الى الطلبات والتسهيلات التي ارادها البريطانيون منه[٦٧] .

ولكن الوضع الجديد لم يخل من مفاجآت ، وهذا ما يشير اليه المؤرخ الروسي «بونداريفسكي» ، حيث يقول بأنه عثر على النسخ الأصلية لثلاث رسائل كان قد وجهها مبارك في نيسان ١٩٠١ الى «كروغلوف» القنصل الروسي العام في بغداد ، وتضمنت هذه الرسائل «طلبا ملحا الى الحكومة الروسية بأن تحمي الكويت من دسائس الانجليز ، حتى ان مبارك اقترح رفع العلم الروسي فوق الكويت[٦٨]» .

ومع اننا لسنا بصدد انكار صحة هذه الرسائل ، ولكن الذي يمكن قوله ، انه في ظل التنافس الدولي حول الكويت ، فإن الشيخ مبارك لم يحدد موقفه تماما من الأطراف المتنازعة في بادىء الأمر ، ولهذا استقبل قناصل بريطانيا وروسيا والمانيا ، وقد قبل صداقة هؤلاء جميعا دون قيود[٦٩] .

وصفوة القول ، فإن المصادر

الروسية ارادت الوصول الى نتيجة رئيسية ، وهي ان الروس في اتصالاتهم المستمرة مع شيخ الكويت لم يرغبوا في استغلال هذه القضية لصالحهم ، ولكنهم ارادوا اتخاذها وسيلة للوقوف في وجه الزحف البريطاني الى الأقسام الشمالية من الخليج العربي ، غير انهم فشلوا في هذا المضمار لتركز النفوذ البريطاني هناك .

لم تقتصر اتصالات الروس على الشيخ مبارك وحده ، إذ اتصلوا بالأمير عبدالعزيز بن متعب بن الرشيد أمير نجد ، كما اتصلوا بالأمير عبدالعزيز بن سعود عقب نجاحه في استرجاع الرياض من عامل ابن الرشيد عليها . وكانت اتصالات الروس متزامنة مع رغبة العثمانيين في استعادة نفوذهم في الجزيرة العربية ، وذلك من خلال تقديم العون لابن الرشيد ضد ابن سعود . ولعل من أقدم هذه الاتصالات ، تلك الزيارة التي قام بها «ادوارد نولدي» الموظف الروسي الذي كان في الأصل المانيا من ساحل البلطيق . وقد توجه عن طريق بيروت ودمشق الى حائل ، وزار مخيم مشيخة ابن رشيد في شمالي الرياض ، ثم توجه الى طرابزون عن طريق العراق (كربلاء ـ بغداد ـ الموصل) ، والأناضول الشرقية . ولمذكرات هذا الموظف الروسي أهمية كبيرة جدا ، ذلك لأنه يشير فيها الى الوضع السياسي في شبه الجزيرة العربية وزيارته لأبن رشيد ، الذي كان في حالة عداء مع السعوديين[٧٠] ومهما يكن من تفسير لهذه الزيارة ، فإنها كانت في الواقع ذات أغراض سياسية بخاصة وان الشخص الذي قام بها كان موظفا لدى الحكومة الروسية ، وقد زار أحد الأطراف المتنازعة في الجزيرة العربية ، وترك لنا انطباعاته عن الأوضاع في المنطقة . ومما يدل على ذلك ، ان الروس وبعد أن أصيبوا بخيبة أمل في اتصالاتهم مع الشيخ مبارك حتى عام ١٩٠١ ، فقد حاولوا ان يقيموا علاقات مع عدوه الرئيسي ابن رشيد[٧١] .

وعلى هذا النحو اراد الروس أن يتدخلوا في النزاعات القائمة في شمال وشرقي الجزيرة العربية . فعلى اثر الزيارة التي قام بها «أوفسينكو» القنصل الروسي العام في بوشهر ، لشيخ الكويت مبارك الصباح ، التقى بأحد امراء ابن سعود ، تصادف وجوده وقتذاك بالكويت ، حيث تؤكد الوثائق البريطانية بأن القنصل الروسي قد عرض عليه تقديم المساعدات من مال وسلاح[٧٢] وفي الوقت نفسه ، تحتفظ الوثائق البريطانية بنسخة من رسالة

عبدالرحمن بن فيصل بن سعود، الموجهة الى المقيم السياسي في الخليج، مؤرخة في ٥ صفر ١٣٢٠هـ/ ١٤ مايو ١٩٠٢، وهي تشير الى الاتصال الذى أجراه الأمير السعودي مع القنصل الروسي في الكويت، الى أن تقول: «وطلب مني - أي عبدالرحمن - ان اكتب له رسالة واصفا فيها المعاملة السيئة التي وجهها الاتراك لي، والمساعدة التي قدموها لأبن رشيد ضدي[٧٣].

تلك هي الظروف التي احاطت بالاتصالات الروسية مع ابن سعود، التي دأبت الوثائق البريطانية على تصديقها، ولكنها اعتبرتها «تكتيكا» Tactic اراد الطرفان استغلالها لتحقيق مصالحهما الخاصة، فابن سعود اراد اثارة البريطانيين للوقوف الى جانبه ضد ابن رشيد، في حين ارادها الروس وسيلة لاظهار نشاطهم ومطامحهم في المنطقة، التي كانوا تواقين للوصول اليها[٧٤].

وتطلع الروس نحو البحرين حيث زار بعض مواطنيهم هذه البلاد عام ١٩٠٢، وكان من بينهم المدعو «سربيانيكوف» "Serebianikoff" الذي ادعى انه اتى المنطقة سائحا، والتقط عدة صور لأماكن متفرقة في البحرين، وقال بأنه سيرسل هذه الصور وسيكتب انطباعاته للصحافة الروسية[٧٥]. وفي العام نفسه، زارها المستر «بوغوبا فلينسكي» العالم الروسي المتخصص في الاحياء المائية، حيث امضى فيها اسبوعين في مهمة علمية، التقى خلالها بشيخ البحرين. ويؤكد لوريمر، بأن هذا الشخص «كان عالما بالفعل لا شأن له بالمصالح السياسية[٧٦]، إلا ان المعلومات التي تحفظها الوثائق الروسية تظهر عكس ذلك، إذ انها تشير الى بعض كتابات هذا العالم، وبعض التصريحات التي نقلها عن حاكم البحرين، وجميعها تدل على اهتماماته السياسية. ومن بين تلك الكتابات قوله «هناك رغبة قوية عند شعوب المنطقة في ايجاد علاقة متينة مع روسيا»[٧٧] كما انه ينقل لنا تصريحا لشيخ البحرين عند زيارته له جاء فيه:

«ليس هناك أي شك في ان العرب يخشون (الأصل يخافون من) الانجليز. الانجليز هنا منذ مائة عام، والكل يعلم انهم يملكون المدافع والبواخر الحربية، وليس هناك دولة اوربية جاءت الى هذه المنطقة يمكنها ان تساعد العرب فيما اذا رفضوا العمل حسب رغبة

الانجليز . فإذا استمر الروس في المجيء الى هنا فإن العرب ستقل مخاوفهم بصورة تدريجية من الانجليز[٧٨] .

فلا غرو بعد هذا ، أن لا يستبعد المرء طبيعة المهمة السياسية ، وربما العلمية ايضا ، التي هدف اليها «بوغوبا فلينسكي» من زيارة البحرين ، بخاصة وانها جاءت في وقت زاد فيه النشاط السياسي الروسي في المنطقة .

٤ ـ طريق قناة السويس ـ الخليج .

يعد طريق قناة السويس من أكثر الطرق أهمية ، إذ وصلت بواسطته كثير من السفن الروسية الحربية والتجارية من أجل ارساء النفوذ الروسي في الخليج العربي ، وتم هذا بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ .

يرتبط هذا الطريق مع مجمل النشاطات الروسية الأخرى ، ذلك لأنه في الوقت الذي كان يجري فيه البحث عن نهاية للسكة الحديدية المزمع اقامتها في الخليج العربي في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ظهرت في الوقت ذاته الدعوة لانشاء خطوط ملاحية تربط البحر الأسود بالخليج العربي ، عبر قناة السويس ، واقامة المحطات التجارية المناسبة في المنطقة . وعلى هذا الاساس ، زارت البعوث التجارية مختلف موانىء الخليج العربي لفتح الوكالات فزارت الكويت والبحرين ومسقط وقطر والمحمرة ، وأخيرا اتخذت الشركة الملاحية مركزا لها في بوشهر بعد ان رفضت الموانىء العربية قبولها ، غير ان الروس حاولوا افتتاح وكالات لهذه الشركة في كل من مسقط وجاسك وبندر عباس ولنجة والمحمرة والبصرة[٧٩] .

زاد الروس نشاطهم السياسي والتجاري في الخليج العربي عن طريقين ، وهما المظاهرات البحرية الروسية التي استهدفت اغراضا سياسية ، وانشاء الشركات الروسية للملاحة البخارية . فبالنسبة للطريق الأول ، زار عدد من الطرادات الحربية الروسية ـ في بداية القرن العشرين ـ موانىء الخليج العربي ، مثل «جيلياك» عام ١٩٠٠ ، و«فارياج» عام ١٩٠١ ، و«اسكولد» عام ١٩٠٢ ، و«بوياريـن» عام ١٩٠٣ . ويمكننا ان ندرج أهداف هذه الزيارات في الآتي :

١ ـ الحصول على معلومات هامة حول الوضع بالخليج والمناطق التي يستحسن للبواخر الروسية ارتيادها

والتماثل فيها .

٢ ـ الفات نظر الدوائر السياسية البريطانية ، والتلويح بأن بريطانيا ليست وحدها صاحبة النفوذ في المنطقة .

٣ ـ اظهار الاتفاق بين السياستين الروسية والفرنسية تجاه الخليج العربي ، وهذا ما تعكسه زيارة الطراد الروسي «بويارين» بصحبة الطراد الفرنسي «لانغرتيه» ، لمسقط وقيام قائدا الطرادين بمقابلة السلطان معا[٨٠] .

٤ ـ تعريف سكان المنطقة بالروس ونشاطهم إذ كان يسمح للمواطنين أحيانا بالصعود الى السفن الروسية ومشاهدتها . وقد أثارت هذه السفن ، وبالذات «فارياج» سكان موانىء الخليج وذلك لاستخدامها الانارة الكهربائية الحديثة التي تفتقر اليها السفن الحربية البريطانية الموجودة في مياه الخليج العربي . ولكي يغطي البريطانيون على ذلك فقد جاءوا بالمولدات الكهربائية الى جميع قواعدهم في الخليج ، كما ارسلوا الى مياه الخليج الطراد الحديث «امفيتريد» الذي يشبه الطراد الروسي «فارياج» في أجهزته الكهربائية[٨١] .

ويبدو ان زيارات السفن الروسية تركت أثرا كبيرا في نفوس الناس الموجودين في المنطقة ، بحيث اثار الأمر انزعاج القنصل البريطاني في البصرة . وفقد لوريمر صوابه بحيث وصفها بعبارات لاذعة حيث يقول : «وكان يميز زيارات هذه السفن المتابعة لموانىء الخليج حفاوات زائدة ، وتحيات رسمية وبحرية ، ومجاملات واسعة ، بل واحيانا كانت السفن نفسها تسمح للدهماء ـ كذا من العرب والايرانيين بالصعود اليها ومشاهدتها»[٨٢] .

ولكي يقيم الروس لهم مصالح ثابتة ومستقرة في الخليج ، فقد عملوا على تسيير خط من البواخر الملاحية اليه ، وهذا ما أوحت به اللجنة التي ألفها «دي ويت» ، وزير المالية الروسي ، حيث دعت في تقريرها الذي اصدرته في أواخر عام ١٩٠٠ الى اقامة خط ملاحي من ميناء أوديسا على البحر الأسود الى كل من البصرة وبوشهر خلال شهرين ، فكان وصول الباخرة الروسية «كورنيلوف» Korniloffl الى الخليج العربي في آذار ١٩٠١ بمثابة تدشين لهذا الخط .

لقد توسعت التجارة الروسية في الخليج العربي بسرعة كبيرة حتى قدر عدد السفن التي ارسلت خلال الاعوام من ١٩٠٣ ـ ١٩١٤ بحوالي ستين باخرة روسية كبيرة محملة بالأخشاب والنفط والخزف الصيني والزجاج والسكر والطحين والمكائن

والاقمشة والكبريت والمشروبات والمربات ، وفي طريق عودتها الى روسيا كانت تقل التمور والتبغ والسمسم والجلود(٨٣) .

وهكذا يبدو لنا ان الروس ، منذ مؤتمر برلين عام ١٧٨٨ ، بدأوا ينتهجون سياسة المحافظة على الدولة العثمانية بدلا من اقتسامها ، على العكس من السياسة البريطانية التي بدأت تنتهج سياسة مغايرة . وعلى هذا الاساس ، ولما كان للعثمانيين نفوذ اسمي في منطقة الخليج العربي ، سواء في البصرة أو في الامارات العربية ، فقد حاول الروس الاستفادة من هذا النفوذ . بخاصة وان العثمانيين سعوا الى احيائه في سبعينات القرن التاسع عشر ، وكرروا الامر في أواخر القرن المذكور واوائل القرن العشرين . لقد عمل الروس على ايجاد قواعد بحرية لهم في الخليج سواء في الجانب الشرقي منه أو الغربي ، ولقى الروس العون من السلطات العثمانية المركزية منها والمحلية في ولاية البصرة ، ومع ذلك ظلت معظم المشروعات الروسية نظرية ولم تخرج الى حيز الوجود ، رغم الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية التي اتبعتها روسيا ، ويعود سبب ذلك الى استقرار النفوذ البريطاني في المنطقة منذ عام ١٨٢٠ وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى .

وعلى أية حال ، فإن المخططات الروسية تجاه الخليج العربي قد انتهت باتفاقية عام ١٩٠٧ بين روسيا وبريطانيا ، ذلك لأن الأخيرة قد حالت فيها بين الوجود الروسي في شمال بلاد فارس وبين الأماكن التي كانت محط انظار الروس في الخليج . على ان قبول روسيا بهذا الأمر لم يكن طوعا ، وإنما بفعل الأوضاع المضطربة التي كانت عليها روسيا ، بسبب اندحارها في الحرب مع اليابان عام ١٩٠٥ ، وقيام الثورة الفرنسية في العام نفسه .

ولكن الأهم من ذلك كله ، ان الروس اذا كانوا قد فشلوا في تحقيق نفوذ سياسي مستقر لهم في الخليج ، بسبب النفوذ البريطاني القوي ، فإنهم نجحوا في المحافظة على تجارتهم في المنطقة دون انقطاع ، وبخاصة عن طريق ميناء البصرة ، ومنه الى بقية انحاء العراق ، والأقسام الداخلية في فارس .

◇◆◇



هوامش البحث :

١ ـ دريك هولدر ، السياسة السوفيتية تجاه الشرق الأوسط في : دراسات في الاقتصاد والسياسة والقانون ، مجموعة المحاضرات التي القيت في الندوة الديبلوماسية التي نظمتها وزارة خارجية دولة الامارات العربية المتحدة في ابوظبي لعام ١٩٧٨ ، ص ١٥٤ .

٢ ـ روتشين ، العلاقات الدولية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (موسكو ، ١٩٦٠) ص ٥٧٩ (باللغة الروسية) ، نقلا عن : الدكتور نوري عبدالبخيت ، الصراع بين روسيا وبريطانيا حول فارس والخليج العربي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، مجلة الخليج العربي ، (جامعة البصرة) ، العدد السادس (١٩٧٦) ص ٥٧ .

٣ ـ بونداريفسكي ، سياست ن ازاء العالم العربي (دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٥) ص ٥٦ .

٤ ـ الدكتور جمال زكريا قاسم ، دراسة لتاريخ دولة الامارات العربية المتحدة ١٨٤٠ ـ ١٩١٤ (دار البحوث العلمية ، الكويت ، ط ٢ ، ١٩٧٤) ص ٣٩١ .

٥ ـ الدكتور عبدالكريم غرايبة ، وثائق يلدز كمصدر لتاريخ البصرة وخليجها والنشاط الاوربي في تلك المناطق في : بحوث المؤتمر الدولي للتاريخ (مطابع دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٥) ص ٦٩٥ .

٦ ـ W.L. Langer, The Diplomacy of Imperialism (New York, 1956), pp. 466-7.

٧ ـ بونداريفسكي ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .

٨ ـ قاسم ، المصدر السابق ، ص ٣٩٩ .

٩ ـ Edward Meaa Earle, Turkey, the Great powers, and the Baghdad Railway (Russell and Russell, New York, 1966), p. 58.

١٠ـ محمد عدنان مراد ، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي : جذوره التاريخية وأبعاده (دار دمشق للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٤) د ص ٣٤٠ .

١١ـ أنظر نص الوصية في كتاب برسي سايكس Sir Percy Sykes, A History of Persia (Macmillan and Co. Ltd. London, 1963), Vol. II, pp. 244-6.

١٢- الدكتور زكى صالح ، بريطانيا والعراق حتى ١٩١٤ : دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري (مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٨) ص ١٤٣ .

١٣- روز لويس كريفس ، المعاهدة الانجليزية الروسية ١٩٠٧ - ١٩١٤ : بعض وجوهها ومدى تأثيرها في فارس ، ترجمة الدكتور محمد وصفي ابو مغلي ، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، السلسلة الخاصة - ٣٩ - (١٩٨٤) ص ٩ .

١٤- India office, L/P s/20/c. 277. Russian activities, in P.G.
نقلا عن : د. عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم ، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٨٥٨ - ١٩١٤ : دراسة وثائقية (مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز ، الرياض ، ١٩٨٢) ص ٢٨٧ .

١٥- ج. ج. لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، مطبوعات علي بن علي ، الدوحة ، قطر ، ط ٢ د. ت) ، ج ١ ص ٥٢٣ .

١٦- المصدر نفسه .

١٧- سير ارنولد ويلسون ، تاريخ الخليج ، ترجمة محمد أمين عبدالله - سلطنة مسقط ، وزارة التراث القومي والثقافة ، ط ٢ ، ١٩٨٥ ، ص ١٨٥ .

١٨- المصدر نفسه .

١٩- كريفس ، المصدر السابق ، ص ٨ .

٢٠- لوريمر ، المصدر السابق ، ج ١ ص ٥٧٦ ، وج ٧ ص ٣٩٥٤ .

٢١- المصدر نفسه ، ج ١ ص ٥٧٥ .

٢٢- د. عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩ - ١٩٤٧ : دراسة وثائقية (دار المريخ ، الرياض ، ١٩٨١) ص ٨١ .

٢٣- لوريمر ، المصدر السابق ، ج ١ ص ٥٧٥ .

٢٤- البروفيسور بونداريفسكي ، الدبلوماسية الروسية ومشكلة الكويت سنة ١٩٠١ ، ترجمة وتعليق الدكتور نوري عبدالبخيت ، مجلة كلية الآداب (جامعة البصرة) . العدد ١٢ ، السنة العاشرة (١٩٧٧) ص ١٣٠ .

٢٥- Sir C. Scott to the Marquess of Lansdown, St. Petersburg, Dec. 25, 1907, Quoted in: Robin Bidwell, the Affairs of Kuwait 1896 - 1905, Vol. I. 1896 - 1907 (Frank Cass and Company, London, 1917). Vol. I, p. 163.

٢٦- ابراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي . ص ٨٢ .

٢٧- لوريمر ، المصدر السابق ، ج ١ ص ٥٣١ .

٢٨- غرايبة ، المصدر السابق ، ص ٦٩٣ .

٢٩- عبدالكريم غرايبة ، الخليج العربي في العهد العثماني في : دراسات في التاريخ والسياسة والقانون والاقتصاد ، مجموعة محاضرات الندوة الدبلوماسية التي نظمتها وزارة خارجية دولة الامارات العربية المتحدة في

ابوظبي (١٩٨٠) ص ١٦٨ .

٣٠- أحمد العناني ، دراسة مقارنة بين الوثائق التركية والبريطانية ، الشيخ قاسم بن محمد بن ثاني ومشكلات الزعامة المحلية في الخليج خلال القرن التاسع عشر ، ابحاث الحلقة الرابعة للمراكز والهيئات المهتمة بدراسات الخليج العربي والجزيرة العربية (مناقشة الدكتور محمود علي الداود) ، (ابوظبي ، ١٩٧٩) ، ص ٢٣٧ .

٣١- لوتسكي ، تاريخ الاقطار العربية الحديث (دار التقدم ، موسكو ، د . ت) ص ٤٢٤ .

٣٢- From Robertson to the Political Resident in Turkish Arabia, No. 207 14 Dec. 1887, F.O. 78/5108.

٣٣- الداود ، المصدر نفسه ص ١١٨ .

٣٤- بوندار يفسكي ، الدبلوماسية الروسية ومشكلة الكويت سنة ١٩٠١ ، ص ١٢٣ .

٣٥- العلاقات الدولية في الخليج العربي ، ص ١١٤ .

٣٦- لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ٤٢٣ - ٤ .

٣٧- نفس المصدر.

٣٨- بوندار يفسكي ، الدبلوماسية الروسية ومشكلة الكويت ، مقتبس من ارشيف سياسة روسيا القيصرية الخارجية ، وثيقة ١٦١٥ ، ورقة ٣٦٥ .

٣٩- الداود ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ مقتبس من :
Enclosed In O'connor to Foreign office, No. 4424,
Sept. 1899. F.O. 78/5114.

٤٠- الباب العالي/ نظارة الشئون الخارجية ، برقية من توفيق باشا الى منير بك ، باريس ، الرقم ٤٥٦١٥/٧ في ٨ يناير ١٩٠٢ نقلا عن : د . نجاة عبدالقادر القناعي اهمية الوثائق العثمانية في دراسة تاريخ الخليج العربي الحديث وشبه جزيرة العرب الحديث ، دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ، الثلاثون ، السنة الثامنة ، (ابريل ١٩٨٢) ص ١٨٠ .

٤١- لوريمر ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥٣ .

٤٢- الدكتورة فتوح الخترش ، التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك : دراسة وثائقية مقارنة بالمؤرخين المحليين ، تأليف ج . ج سلدانها ، عن كتاب شئون الكويت ١٨٩٦ - ١٩٠٤ (الكويت) ط ، ١ - ١٩٨٥ ، ص ٦٢ .

٤٣- د . بدر الدين الخصوصي ، النشاط الروسي في الخليج العربي ١٧٨٧ - ١٩٠٧، دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد الثامن عشر ، السنة الخامسة (نيسان ، ١٩٧٩) . ص ١١٩ .

٤٤- Government of India to Lord G. Hamilton, Feb. 14, 1899, Bid Well, op. cit, vol. I, p. 40.

٤٥- Sir N. O'conor to the Marquess of Salisbury, constantinople, Feb. 25, 1899.

٤٦- Foreign Office to Admiral Beaumont, Foreign Office, Feb. 16, 1898, Bidwell, Op. Cit, Vol. 1, P. 27.

٤٧- للمزيد من مسألة الحجر الصحي تلاحظ الوثائق البريطانية التي جمعها بدويل Bidwell وانظر ايضا ، القناعي ، المصدر السابق ، ص ١٦١ - ٠٦٦

٤٨- الخترش ، التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك ، ولكنها تذكر اسم الروسي الذي اصطحب الطبيبين خطأ باسم «ادموان» ، انظر نص التقرير ايضا في : Bidwell, The Affairs of Kuwait, Vol. 1, 1896 - 1901, Government of India to Lord G. Hamilton, Feb. 9, 1898, P. 27.

٤٩- Foreign Office (Confidental), October, 30, 1901, P. 13; N. O'Conor to the Marquess of Lansdowne, Therapia, August 21, 1901, Quoted in: Bidwell, Op. Cit, Vol. 1, P. 78.

٥٠- ارشيف سياسة روسيا الخارجية ، وثيقة ٣٦٤ ، ورقة ٥٣٣ نقلا عن : بوندار فيسكي ، الدبلوماسية الروسية ومشكلة الكويت سنة ١٩٠١ ، ص ١٢٧ - ٨ .

٥١- دليل الخليج ، ج١ ص ٥٧٥ .

٥٢- Sir N. O'Conor to the Marquess of Salisbury, Constantinople, March 18, 1899, Quoted in, Bidwell, Op. Cit, Vol. 1, P. 47.

٥٣- Consul Wratislaw to Sir N. O'Connor, Bussorah, May 15, 1901, Quoted in Bidwell, Op. Cit. Vol. 1, P. 54.

٥٤- Bidwell, Op. Cit, Vol. 7, (Introduction);, P. XLV.

٥٥- الدكتور بدر الدين الخصوصي ، الخليج العربي والمطامع الأستعمارية ، مجلة كلية الاداب والتربية (جامعة الكويت) ، العددان الثالث والرابع ، حزيران وكانون الاول (١٩٧٣) ص ٢٤٣ .

٥٦- لمزيد عن زيارات السفن الروسية الحربية لمنطقة الخليج العربي يلاحظ : لوريمر ، المصدر السابق ، ج١ ص ٥٢٣ - ٥٢٥ .

٥٧- المصدر نفسه ، ج١ ص ٥٢٧ - ٩ .

٥٨- المصدر نفسه ، ص ٢٢٥٢ .

٥٩- الدكتور لؤي بحري ، سكة حديد بغداد (شركة الطبع والنشر الاهلية ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص ٢٠ .

٦٠- المصدر نفسه ، ص ١٨ - ٩ .

٦١- British Parliamentary Papers, Report on the trade of the Wilayet of Basra, 1908, CXV1, P. 8: نقلا عن : جاسم محمد حسن ، العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦ - ١٩٠٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى كلية الاداب ، جامعة بغداد (١٩٧٥) ، ص ٤٠٢ .

٦٢- المصدر نفسه .
٦٣- انظر الدكتور جابر ابراهيم الراوي ، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية - الايرانية : دراسة قانونية وثائقية (مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٧٥) ص ٢٤٨ .
٦٤- بوندار يفسكي ، سياستان ازاء العالم العربي ، ص ٦٦ .
٦٥- المصدر نفسه ص ٦٧ .
٦٦- ارشيف سياسة روسيا الخارجية ، وثيقة ٣٦٥ ، ورقة ١٣ ، نقلاً عن بونداريفسكي الدبلوماسية الروسية ومشكلة الكويت سنة ١٩٠١ ص ١٢٩ ، سياستان ازاء العالم العربي ، ص ٦٧ ، المؤلف نفسه ، التوغل البريطاني في جنوب وادي الرافدين ومحاولات احتلال الكويت في بداية القرن العشرين - ترجمة الدكتور نوري السامرائي ، مجلة الخليج العربي ، (جامعة البصرة) ، العدد الثالث (١٩٧٥) ص ٥٣ .
٦٧- المصدر نفسه.
٦٨- بونداريفسكي.
٦٩- قاسم ، المصدر السابق ، ص ٢٦٧ .
٧٠- ب . م . دانتسيغ ، الرحالة الروس في الشرق الاوسط ، ترجمة وتعليق الدكتور معروف خزنة دار (المركز العربي للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨١) ص ٣٣٨ .
٧١- Bidwell, Op. Cit, Vol. 1, P. XIV (Introduction).
٧٢- في برقية للادميرال داي . هـ . بوسانكويت ، سلدانها ، عن شئون الكويت ١٨٩٦ - ١٩٠٤ ، ص ١٦٦ .
٧٣- Foreign Office, from C.A. Kemball Officiating Political Resident in the Gulf, to the Secretary of the Government of India, حيث نجد في هذه الوثيقة الترجمة الانكليزية لرسالة عبدالرحمن بن فيصل بن سعود باللغة العربية .
٧٤- Consul Wratislaw to Sir N. O'Connor (Confident) Bussorah, June 8, 1901, Quoted in: Bidwell, Op. Cit, Vol. 1, P. 61.
٧٥- ابراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي ص ١٠٠ .
٧٦- دليل الخليج ، ج١ ص ٥٦٨ .
٧٧- عبد البخيت ، الصراع بين روسيا وبريطانيا حول فارس والخليج العربي ، ص ٦٢ .
٧٨- أرشيف سياسة روسيا القيصرية الخارجية ، نقلا عن عبدالبخيت ، المصدر نفسه ، ص ٦٢ .
٧٩- مراد ، المصدر السابق ، ص ٣٤٥ .
٨٠- الوثائق الفرنسية ، جمع الانسة ايزابيل بالو ، عمان وفرنسا صفحات من التاريخ ، ترجمة السيد خزعل (طبع بمطابع شركة تيب ، د . ت) ص ٢٢٢ .

٨١- أرشيف سياسة روسيا القيصرية الخارجية ، F. 550, L. 16 ، نقلا عن عبدالبخيت ، الصراع بين روسيا وبريطانيا حول فارس والخليج العربي ، ص ٦٢ .

٨٢- دليل الخليج ، ج١ ص ٥٢٧ .

٨٣- Charles Issawi, The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914 (Chicago, 1966), P. 352.

